التحليل الجغرافي لواقع الصناعات الصغيرة ودورها من إجمالي الصناعات في محافظة النجف الاشرف

أ.م.د. عقيل حسن ياسر النجم
كلية التربية للبنات/جامعة الكوفة
ا.م.د. زيد علي حسين
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل
أ.د.ظلال جواد كاظم
كلية التربية للبنات/جامعة الكوفة

المستخلص:

تعد الصناعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال دورها في توفير فرص العمل واستيعاب الطاقات البشرية والقضاء على ظاهرة البطالة، فضلاً عن دورها في توفير راس المال القومي ورفع مستوى الإدخال وعليه زيادة الاستثمارات في مختلف الانشطة الاقتصادية والمساهمة في تحريك رأس المال داخل حدود الدولة نفسها، تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على دور الصناعات الصغيرة في محافظة النجف مقارنة مع بقية المحافظات وبيان المكانة التي تمثلها تلك الصناعات في جذب اليد العاملة والعمل على تذليل الصعوبات التي تقف أمام زيادة عددها وتنوعها ورفع طاقتها الانتاجية والاستيعابية، اذ تميزت منطقة الدراسة بكونها تمتلك امكانات جغرافية طبيعية وبشريو واقتصادية كبيرة تمكنها من الاستثمار بمختلف أحجام الصناعة لا سيما الصناعات الصغيرة الحجم، لذا توصلت نتائج البحث الى تصدر محافظة النجف المركز الثالث بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية الصغيرة وفي عدد العاملين بالنسبة لمحافظات العراق الاخرى وهذا يدل على الامكانات الجغرافية التي تتمتع بها المحافظة، كما تقدمت محافظة النجف بالمركز الثاني في قيمة الإنتاج وهذا يدل على التخطيط الصحيح لتحقيق الأهداف الرئيسية من الاستثمار في هذا النوع من الصناعة، كما نجد التذبذب الواضح في زيادة المنشآت الصناعية الصغيرة من حيث عدد منشآتها والعاملين فيها خلال مدة الدراسة والتي لا تتناسب مع الزيادة الفعلية للسكان وللموارد التي تتمتع بها المحافظة.

الكلمات المفتاحية : التحليل الجغرافي ،الصناعات الصغيرة ، محافظة النجف الاشرف .

Geographical analysis of the reality of small industries and their role among the total industries in Najaf Governorate.

Abstract:

Small industries are of great importance in achieving economic and social stability through their role in providing job opportunities, absorbing human energies, and eliminating the phenomenon of unemployment, in addition to their role in providing national capital and raising the level of income, and therefore increasing investments in various economic activities and contributing to moving capital within The borders of the state itself, the importance of the research is represented in highlighting the role of small industries in the province of Najaf compared to the rest of the provinces and showing the status that these industries represent in attracting the labor force and working to overcome the difficulties that stand in the way of increasing their number and diversity and raising their production and absorptive capacityThe study area was characterized by the fact that it possesses large natural, human and economic geographical potentials that enable it to invest in various sizes of industry, especially small-scale industries. The geographical capabilities of the governorate, Therefore, the results of the research concluded that the Najaf governorate ranked third in terms of the number of small industrial establishments and in the number of workers in relation to the other governorates of Iraq, and this indicates the geographical capabilities that the governorate enjoys. Investing in this type of industry, as we find the clear fluctuation in the increase of small industrial establishments in terms of the number of their establishments and their workers during the study period, which is not commensurate with the actual increase in the population and the resources that the governorate enjoys.

Keywords: geographical analysis - small industries - Al-Najaf Governorat

المقدمة:

تعد الصناعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال دورها في توفير فرص العمل واستيعاب الطاقات البشرية والقضاء على ظاهرة البطالة فضلاً عن دورها في توفير راس المال القومي ورفع مستوى الإدخار وعليه زيادة الاستثمارات في مختلف الانشطة الاقتصادية والمساهمة في تحريك رأس المال داخل حدود الدولة نفسها والحد من ظاهرة مليونير والتي سجلت اعلى مستوياتها على مستوى الدولة ككل ومن خلال هذا الدور الذي تلعبهُ الصناعات الصغيرة لاسيما وانها لا تتطلب مبالغ مالية كبيرة ومساحات واسعة من الارض .

المبحث الأول : الاطار النظري للدراسة

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في السؤال الاتي(**ما الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل وزيادة الانتاج في محافظة النجف؟).**

فرضية البحث:

تمثلت فرضية البحث بما ياتي:- (**للصناعات الصغيرة في محافظة النجف أهمية كبيرة في جذب القوة العاملة إليها).**

- **تساهم الصناعات الصغيرة في زيادة الناتج المحلي للمحافظة خاصة والمحافظات الاخرى عامة .**

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على المكانة التي تمثلها الصناعات الصغيرة في جذب اليد العاملة و العمل على تذليل الصعوبات التي تقف أمام زيادة عددها وتنوعها ورفع طاقتها الانتاجية والاستيعابية.

هدف البحث :

يكمن هدف البحث في :

١. بيان مفهوم ومكانة الصناعات الصغيرة في محافظة النجف ودورها في جذب القوة العاملة وزيادة الانتاج .

٢. بيان دور الصناعات الصغيرة في محافظة النجف مقارنة مع بقية المحافظات .

٣. بيان دور الصناعات الصغيرة في جذب الايدي العاملة في المحافظة وزيادة الانتاج .

منطقة الدراسة:

تمثلت منطقة الدراسة بمحافظة النجف التي تقع في الجزء الأوسط الغربي من العراق بين دائرتي عرض (٥٠ ْ ٢٩ – ٢١ ْ ٣٢) شمالاً وخطي طول (٥٢ ْ ٤٢ – ٤٤ ْ ٤٤) شرقاً، يحدها جغرافياً من جهة الشمال كلاً من محافظتي كربلاء وبابل وجنوباً تمثلت حدودها بالمملكة العربية السعودية ، ومن الغرب محافظة الانبار ، في حين تحدها من جهة الشرق محافظتي القادسية والمثنى ينظر خريطة (١).

حدود البحث الزمانية: تمثلت للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١).

العوامل التي تساعد على قيام الصناعات الصغيرة في محافظة النجف:

تميزت منطقة الدراسة بكونها تمتلك امكانات جغرافية كبيرة جداً تمكنها من الاستثمار بمختلف أحجام الصناعة لا سيما الصناعات الصغيرة الحجم والتي يمكن التطرق لها بإيجاز:

١-**العوامل الجغرافية الطبيعية:** كتوفر المناخ المناسب والاراضي الزراعية وتوفر مصادر دائمة للمياه متمثلة بشطي الكوفة والعباسية وجداولهما.

٢- **العوامل الجغرافية البشرية:** تتمتع محافظة النجف بارتفاع معدلات اليد العاملة لا سيما المتعلمة والتي يمكن الاعتماد عليها في إدارة وتشغيل مختلف أنواع الصناعات.

٣- **العوامل الجغرافية الاقتصادية:** كتوفر المواد الاولية بانواعها المختلفة كالثروة المعدنية والنباتية والزراعية بشقيها النباتي والحيواني والتي تمكنها من انشاء الصناعات الصغيرة بكلف اقتصادية منخفضة نظراً لتوفر جميع عوامل الانتاج محلياً مما يحقق الوفورات الاقتصادية والحضرية .

٤- **قانون الاستثمار العراقي ومصادر التمويل:** نظراً لكون الصناعات الصغيرة من الصناعات التابعة بمجملها للقطاع الخاص فقد ساهم قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٨ م مساهمة فعالة في دعم هذا النوع من الاستثمارات، فضلاً عن المبادرات التي جاءت من جهات مختلفة والتي ساعدت على توفير رأس المال المطلوب لإتمام هذه المشاريع متمثلة بـ (بمبادرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إذ تبنت هذه الوزارة منذ عام ٢٠٠٧برنامج للقروض الصغيرة يتم تقديمها لتشغيل العاطلين عن العمل وبمبلغ (١٥مليون دولار) لكل محافظة وقد تم تمويل (٦٣٧٥) مشروع صغير للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٩، هذا إلى جانب مبادرة اتحاد الصناعات العراقية في عام ٢٠٠٧ ومن ثم إقرار

قروض للقطاع الخاص المقدمة من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

الخريطة (١) موقع محافظة النجف

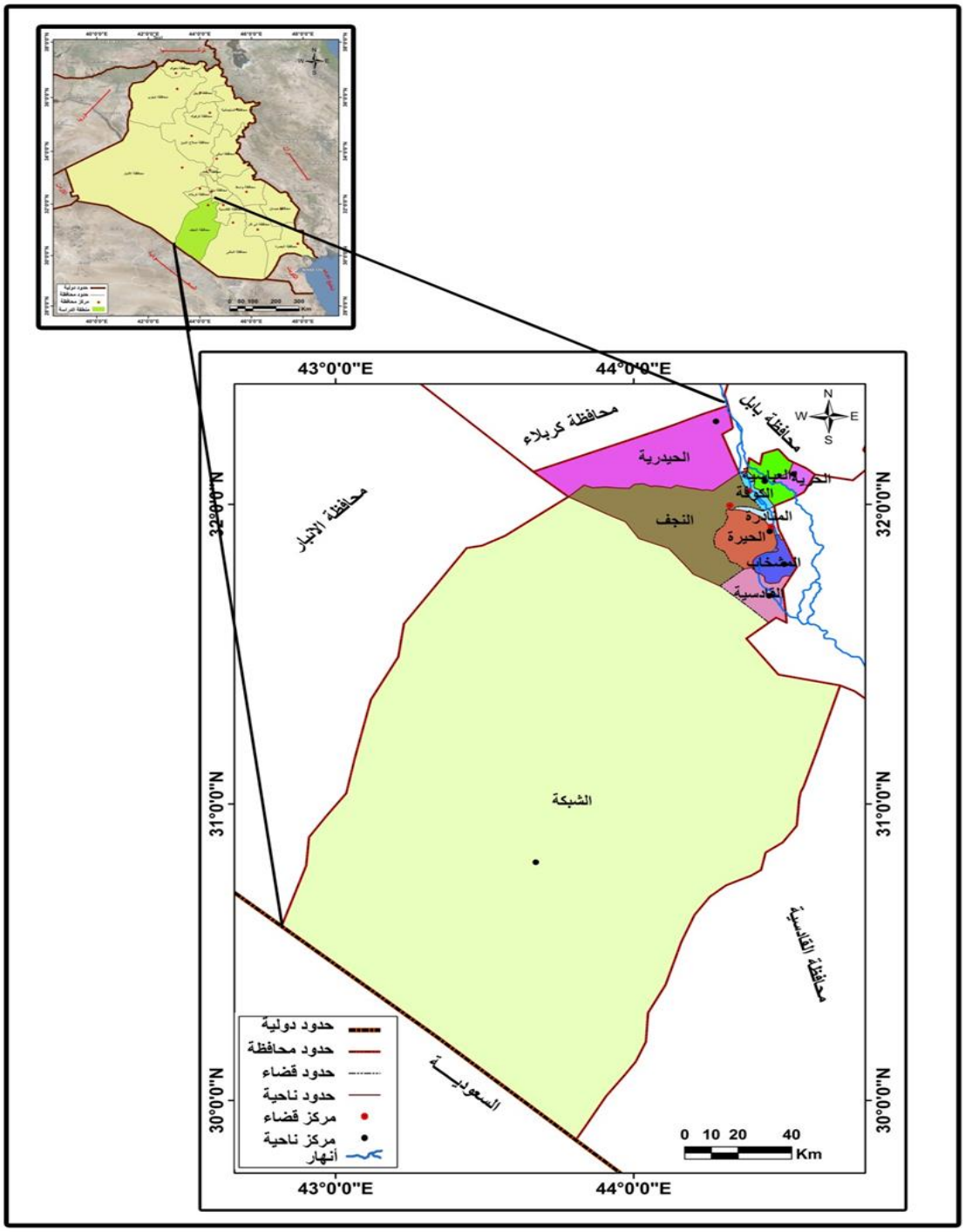

المصدر: عمل الباحثتين بالاعتماد على وزارة التخطيط ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خريطة العراق الادارية ، لعام ٢٠٢٠.

ومبادرة الشباب العراقي والذي يعد برنامج مبتكر يساعد على تأسيس المشاريع الجديدة وغيرها من المواضيع التي أهتم بها هذا البرنامج، فضلاً عن القروض التي تقدمها المصارف الحكومية والاهلية وبفوائد مناسبة [١].

المبحث الثاني

أولاً: مفهوم الصناعات الصغيرة:

تعد الصناعات الصغيرة من بين المشاريع الصناعية والاقتصادية التي تتبناها اكثر الدول لما لها من أهمية اقتصادية ذات انعكاسات ايجابية على جميع مجالات الحياة، وإن مصطلح الصناعات الصغيرة الواسع يجمع نوعيات كثيرة من الانشطة ذات الخصائص المشتركة مثل الصناعات الحرفية والورش والصناعات الريفية والمنزلية والبيئية واليدوية فضلاً عن الصناعات الصغيرة الحديثة التي تعتمد على قدرتها في التخصص في إنتاج اجزاء من الآلات والمعدات والكثير من احتياجات الصناعة الكبيرة لكونها تنتج منتجاً محلياً وسطياً[٢]، وتتميز بمرونة الانتشار الموقعي مما يجعلها عنصراً مساعداً في تحقيق عملية التنمية المتوازنة فضلاً عن تقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن إذ لا يقتصر التركيز على المناطق العمرانية وإهمال الاخرى[٣]، وان تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة يختلف من دولة إلى اخرى حيث يتوقف على طبيعة الدولة نفسها من حيث كونها دولة متقدمة أو صناعية كما في الولايات المتحدة التي تعتبر بان المعيار الذي يحدد الصناعة الصغيرة هو معيار اليد العاملة إذ تعدها صغيرة في حال كانت تضم (٥٠) عاملاً ، بينما تعد اليابان المشروع صغيراً اذا كان يضم (٣٠٠) عامل كما وتعتمد على معيار رأس المال ومعيار التقدم التكنولوجي.

ويعرف برنامج الامم المتحدة للتنمية والتجارة المشروع الصغير (بانه ذلك المشروع الذي يعمل فيه من ٢٠-١٠٠عامل فأقل) [٤].

أما التعريف الشائع للصناعات الصغيرة فتعرف بانها الصناعة التي تضم منشآت يعمل بالواحدة منها عشرة أو اقل أو عشرون فأقل ،أو خمس وعشرون ، أو ربما يصل العدد إلى خمسين[٤] .

أما بالنسبة للدول النامية فقد تنوعت التعريفات الخاصة بالمشروعات أو الصناعات الصغيرة هي الاخرى من دولة إلى أخرى ففي مصر عرفت من قبل وزارة الصناعة للمشروعات الصغيرة على أنها المشروعات التي يعمل بها من (١٠) إلى (٤٩) عاملاً وتكون الحدود القصوى لتكاليف الاستثمار (٥) ملايين جنيهاً مصرياً[٥]، في حين

عرفها الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من عشرة عمال وتتمثل قيمة استثماراتها من المكائن والمعدات بأقل من مائة مليون دينار عراقي وتعود ملكيتها بمجملها إلى القطاع الخاص[٦]

ثانياً: أهمية الصناعات الصغيرة:

١- إيجاد فرص عمل جديدة من شأنها التقليل من معدلات البطالة التي تزداد باستمرار كنتيجة طبيعية للزيادة في عدد السكان وقلة المعروض من العمل وعليه التخفيف من حدة ظاهرة البطالة.

٢- المساهمة في سد احتياجات الأسواق المحلية من السلع المنتجة .

٣- زيادة الخبرات لدى الشباب نتيجة المساهمة في مشاريعهم من حيث الإدارة والتشغيل.

٤- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن الاستقرار السياسي من خلال رفع مستوى المعيشة وانخفاض معدلات البطالة وبالتالي ارتفاع الدخل القومي الذي بدوره يحقق استقراراً وعلى جميع الاصعدة.

٥- تحقيق التكامل والترابط مع الصناعات المتوسطة والكبيرة من خلال توفير متطلباتها الأساسية و دفع عملية التنمية الاقتصادية.

٦- الإفادة من المقومات الجغرافية (الطبيعية والبشرية والاقتصادية) التي تتمتع بها منطقة الدراسة في تلبية احتياجات الصناعات الصغيرة وتوسيع قاعدتها وزيادة انتاجها.

ثالثاً: العقبات التي تواجه نمو وتطوير الصناعات الصغيرة في محافظة النجف:

١- **النظرة السائدة للتوظيف الحكومي :** يفضل أغلب الشباب من العاطلين عن العمل سواء كانوا من الخريجين أو غيرهم إلى العمل ضمن المهن الحكومية وذلك لضمان مورد مالي مستمر وعليه قلة الاهتمام بإنشاء المشاريع الاستثمارية ولا سيما في مجال الصناعات الصغيرة لتجنب المخاطرة وبسبب قلة المراكز التأهيلية والتدريبية والتي تؤدي إلى توفر الخبرة .

٢- **السياسة التعليمية السائدة:** من العوامل المؤثرة في العزوف أو تجنب الاستثمار في انشاء المشاريع الصناعية هي الافتقار إلى المعلومات أو المهارة المناسبة لإدارة هذه المشاريع لعدم وجود تنسيق بين المؤسسات التعليمية وبين سوق العمل مما يؤدي إلى وجود طاقات بشرية متراكمة من الخريجين في اختصاصات تمثل فائض كبير على الدولة.

٣- مشاكل التمويل: فضلا من اصدار قانون الاستثمار العراقي والذي شجع على القيام باستثمارات وتوفير التمويل الحكومي الذي يدعم المشاريع الاستثمارية إلا ان الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة والتي تسوء يوماً بعد اخر مما انعكس سلباً على ضعف وقلة القروض المقدمة من قبل الدولة .

٤- الاوضاع الامنية: تعد محافظة النجف من بين محافظات العراق الامنة والتي تعد من أهم مقومات قيام الصناعة الا ان الوضع العام والخوف من سوء الاوضاع مستقبلاً ادى الى قلة المقبلين على الاستثمار والمخاطرة بأموالهم في هكذا مشاريع.

٥- السياسة المتبعة من قبل الدولة: والمتمثلة بسياسة السوق المفتوحة والتي اثرت سلباُ على الصناعة في عموما الدولة ولا سيما الصناعات الصغيرة وذلك لدورها في توفير اغلب السلع بأسعار مناسبة لا يمكن معها المنافسة من قبل السلع والمنتجات التي تقدمها الصناعات المحلية.

٦- الثقافة السائدة في المجتمع: ادى ضعف الوعي لدى السكان وسيادة الاهتمام بالمستورد على عدم إمكانية دعم المنتج المحلي وبالتالي عدم إمكانية نموه وتطويره لقلة الواردات المالية الناتجة عن ضعف الطلب للناتج المحلي.

٧- زيادة كلفة مستلزمات الإنتاج: تؤدي زيادة الكلفة المترتبة على مستلزمات الانتاج إلى قلة القيمة المضافة مثل اسعار الطاقة الكهربائية والتي تزداد من موسم لآخر وحسب حاجة الصناعة إليها بسبب الانقطاع المستمر لها مما يؤدي إلى التعويض عن ذلك بالاعتماد على المولدات الاهلية وعليه زيادة التكاليف واستمرارها، فضلاً عن تكاليف النقل وغيرها.

المبحث الثالث

أولاً:- مكانة الصناعات الصغيرة في محافظة النجف ضمن محافظات العراق لعام ٢٠١٨

من خلال ملاحظة جدول (١) وشكل (١) نجد ان محافظة بغداد تصدرت المركز الاول في عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة وبواقع بلغ نحو(٤٩٣٠) تليها محافظة بابل بالمركز الثاني بواقع صناعي بلغ نحو (٣٤٦٠) بينما جاءت محافظة النجف الاشرف بالمركز الثالث والذي بلغ (٢١١٢) صناعة تلتها محافظة البصرة إذ بلغ حجم الصناعة الصغيرة فيها (١٨٢٩) ثم جاءت في المركز الخامس محافظتي الانبار وديالى بواقع (١٦٧٨)و(١٦٦٧) على التوالي وبفارق صناعة واحدة لصالح محافظة الانبار تلتها المحافظات الأخرى والمتمثلة (كركوك ، القادسية، كربلاء ،ذي قار ، ميسان، واسط ، نينوى، ، صلاح الدين، المثنى) وبواقع صناعي تمثل بـ (١٤٨٠، ١٤٠٩، ١٣٥٨،١١٨٦، ١٠٨٢، ١٠٤٣، ٩٣١، ٧٩٩، ٧٨٣) على التوالي ، وعليه نجد ان محافظة النجف موضوع الدراسة قد تصدرت العديد من محافظات العراق في عدد الصناعات الصغيرة وهذا يدل على إمكانية المحافظة في

استثمار طاقاتها المتوفرة لتحقيق صناعات تعمل على زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل وبالتالي القضاء على العديد من المشكلات التي يواجهها المجتمع .

أما بالنسبة لليد العاملة ومن خلال ملاحظة الجدول (١) وشكل(٢) نجد ان محافظة النجف قد حافظت على المركز الثالث في اجمالي عدد العاملين في الصناعات الصغيرة في العراق بواقع بلغ نحو (٧٩٦٥) عامل وهي بذلك تلت محافظتي بغداد التي احتلت المركز الاول بواقع بلغ(١٤٢٨١) عامل وبابل في المركز الثاني بواقع (٩٢٩٨) ثم جاءت محافظة البصرة في المركز الرابع(٧١٤٦)عامل تلتها في المركز الخامس محافظة الانبار بواقع (٦١٧٩)كربلاء بواقع بلغ (٥٦٠٤)ثم محافظة كركوك (٥٠٩٠) ثم محافظة القادسية (٤٩٢٦)ومحافظة ديالى (٤٦٩٦)فضلا ان العديد من المحافظات قد تغير تسلسلها ما بين عدد المنشآت وإجمالي العاملين وذلك بسبب نوع الصناعات المعتمدة وطبيعة العمل فيها إلا ان محافظة النجف قد حافظت على تسلسلها المتقدم وبالتالي توفر فرص عمل تتناسب مع زيادة المؤسسات الصناعية الصغيرة وبالتالي توفر فرص عمل تساعد في جذب اليد العاملة والتقليل من مشكلة البطالة.

الجدول(١) عدد المؤسسات الصغيرة بحسب المحافظة لعام ٢٠٢١

المحافظة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين
نينوى	٩٣١	٣٤٧٨
كركوك	١٤٨٠	٥٠٩٠
ديالى	١٦٦٧	٤٦٩٦
الانبار	١٦٧٨	٦١٧٩
بغداد	٤٩٣٠	١٤٢٨١
بابل	٣٤٦٠	٩٢٩٨
كربلاء	١٣٥٨	٥٦٠٤
واسط	١٠٤٣	٢٨٢٩
صلاح الدين	٧٩٩	٢٩٧٥

النجف	٢١١٢	٧٩٦٥
القادسية	١٤٠٩	٤٩٢٦
المثنى	٧٨٣	٢٤٠١
ذي قار	١١٨٦	٣٩٣٠
ميسان	١٠٨٢	٢٥٧٧
البصرة	١٨٢٩	٧١٤٦
المجموع	٢٥٧٤٧	٨٣٣٧٥

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠٢١، بيانات غير منشورة، جدول رقم (٩)

الشكل (١)

عدد المؤسسات الصغيرة حسب المحافظة لعام ٢٠٢١

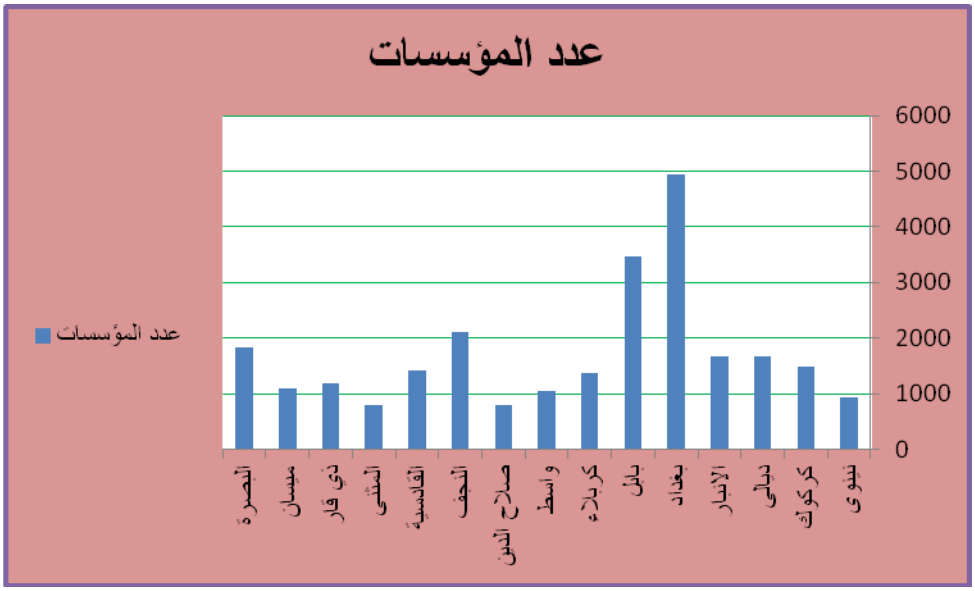

المصدر: االباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(١).

الشكل(٢)عدد اليد العاملة بحسب المحافظة لعام ٢٠٢١

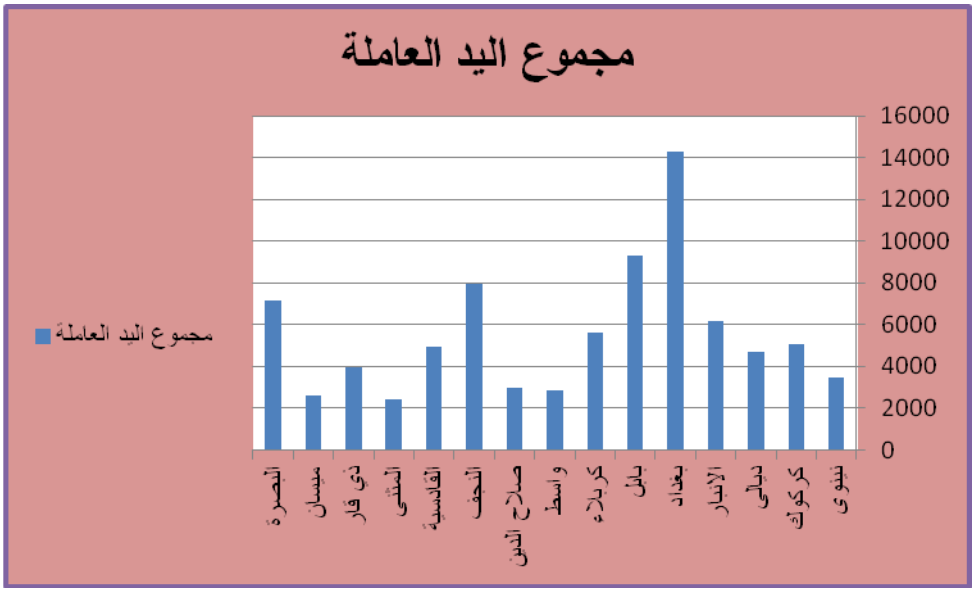

المصدر: االباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(١).

ثانياً: مكانة الصناعات الصغيرة من إجمالي الصناعة في محافظة النجف خلال مدة الدراسة(٢٠١٨-٢٠٢١):

من خلال ملاحظة جدول(٢) نجد صدارة المشاريع الصناعية الصغيرة على المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة وخلال مدة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٢١) إذ بلغت نسبة مشاركتها نحو(٩٧،٨%) لعام ٢٠١٥ وبواقع صناعي بلغ (١٩٣٧) صناعة صغيرة يقابلها نحو (٢٩%) و(١٣%) صناعة كبيرة وصغيرة على التوالي ، ثم أخذت هذه النسبة المئوية بالزيادة في عام ٢٠١٦ لتصل نحو(٩٨%)صناعة صغيرة وبواقع صناعي بلغ نحو (٢٠٧٥) يقابلها تراجع في المشاريع الصناعية الكبيرة للعام نفسه إذ بلغت (٢٨) صناعة عن السنة التي سبقتها وكما موضح في الجدول فضلاً عن وجود ثبات في الصناعات المتوسطة والتي بقيت بواقع صناعي تمثل بنحو(١٣) صناعة متوسطة، فضلا من تراجع الصناعات الصغيرة في سنة ٢٠١٧ عن السنة التي تلتها بتراجع بلغ نحو (١١٦) صناعة صغيرة إلا إنها بقيت تتمتع بموقع الصدارة بالنسبة لإجمالي الصناعة في محافظة النجف وبنسبة مئوية بلغت نحو(٩٧،٤) فضلا من وجود نمو واضح في الصناعات الكبيرة والمتوسطة بواقع بلغ (٣١)و(٢٠) صناعة على التوالي ،وقد استمر الارتفاع في نسبة مشاركة الصناعات الصغيرة لسنة(٢٠١٨) اذ بلغ نحو (٩٧،٧)صناعة وبواقع بلغ (٢١٦٠) صناعة يقابلها ثبات في نمو الصناعات الكبيرة وتراجع ملحوظ بلغ(٣) للصناعات المتوسطة للعام نفسه إذ وصل عددها إلى (١٧) صناعة متوسطة.

الجدول(٢)النسبة العددية للمشروعات الصغيرة إلى إجمالي الصناعة في محافظة النجف للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١

السنة	الصناعات الكبيرة	الصناعات المتوسطة	الصناعات الصغيرة	المجموع	نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة%
٢٠١٨	٢٩	١٣	١٩٣٧	١٩٧٩	٩٧،٨
٢٠١٩	٢٨	١٣	٢٠٧٥	٢١١٦	٩٨
٢٠٢٠	٣١	٢٠	١٩٥٩	٢٠١٠	٩٧،٤
٢٠٢١	٣١	١٧	٢١١٢	٢١٦٠	٩٧،٧

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة للأعوام ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١، بيانات غير منشورة، جداول مختلفة.

ثالثاً: دور الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل في محافظة النجف:

من خلال بيانات جدول (٣) نجد ارتفاع فئة القادرين على العمل وبنسب تكاد تكون ثابتة يقابلها انخفاض في النشطين اقتصادياً وهذا يدل على ارتفاع قوة العمل العاطلة عنه قسراً لعدم توفر العمل لاستيعاب هذه الزيادة أي ارتفاع نسبة البطالة في محافظة النجف ، والتي تعد من المصطلحات الاجتماعية و الاقتصادية المعقدة، وتمثل الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية، فلا تسهم في العملية الانتاجية فضلا عن قدرتها على ذلك ورغبتها فيه ، ولهذا فهي تمثل هدراً في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، مما يؤدي إلى خسارة في الاقتصاد القومي تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين[٧]، فضلا عن الأنواع الكثيرة للبطالة إلا ان من أهم الأنواع السائدة في منطقة الدراسة هي البطالة السافرة والتي تتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه ، ويرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع[٨].

و من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة قوة العمل في محافظة النجف وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة هي النمو السكاني الكبير وكما موضع في الجدول نفسه و الخوف من المخاطرة في انشاء مشروعات فردية قد لا يكتب لها النجاح وغيرها من الاسباب.

الجدول(٣)أعداد السكان في محافظة النجف ضمن مليونئة القادرة على العمل (٢٠١٨-٢٠٢١)

السنة	مجموع السكان	فئة (١٥-٦٥) سنة	النسبة المئوية	النشطين اقتصادياً "العاملين"
٢٠١٨	١٣٥٩٢٠١	٧٥٢٦٠١	٥٥	-
٢٠١٩	١٣٩٦١٣٠	٧٧٣٠٥٢	٥٥،٣	٤٢،١
٢٠٢٠	١٤٣٣٥٨٣	٧٩٣٧٨٦	٥٥،٣	٤١،٦
٢٠٢١	١٤٧١٥٩٢	٨١٤٨٣١	٥٥،٣	٤٢

المصدر: وزارة التخطيط ، مديرية احصاء محافظة النجف ، بيانات غير منشورة، للأعوام ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١.

ثالثاً: مجموع العاملين في الصناعة الصغيرة من إجمالي العاملين في الصناعة في محافظة النجف للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١):

من أهم الامور التي تتميز بها الصناعات الصغيرة هي توفير فرص عمل مختلفة وبالتالي تشغيل العديد من الايدي العاملة سواء كانت المتعلمة أم غير المتعلمة وسواء كانت الماهرة أو قليلة الخبرة وغيرها من المميزات ومن خلال ملاحظة جدول(٤) نجد ان الصناعات الصغيرة في محافظة النجف قد وفرت العديد من فرص العمل حيث بلغ عدد العاملين فيها في سنة ٢٠١٥نحو(٢٧٢٢) عامل وبنسبة بلغت (٢٦،٧%) من مجموع اليد العاملة في الصناعات الأخرى وعلى الرغم من صدارة الصناعات الكبيرة في مجموع العاملين والذي بلغ (٧٢٢٩) عامل إذ يعود السبب في هذا الارتفاع إلى كونها صناعات في أغلبها حكومية وتعتمد نظام التوظيف وتضم صناعات تتطلب إيدي عاملة كبيرة أما بالنسبة للصناعات المتوسطة فقد بلغت الايدي العاملة فيها (٢١٥) عامل فقط ، في حين تصدرت الصناعات الصغيرة للسنوات اللاحقة في إجمالي عدد العاملين سواء بالنسبة للصناعات الصغيرة نفسها قياساً بالسنوات التي تضمنتها مدة الدراسة أو على مستوى أحجام الصناعة ككل ، إذ بلغت في عام ٢٠١٦نحو (١٤٨١٤) وبنسبة وصلت إلى (٥٧،٤%) تليها الصناعات الكبيرة بواقع (٦٠٨٥)عامل والتي عانت من انخفاض واضح عن السنة الماضية بواقع بلغ(١١٤٤-) عامل وهذا يعود بسبب احالة عدد من العاملين الى التقاعد فضلاً عن التخلي عن بعض الاجراء والمتعاقدين بسبب إنخفاض الانتاج وعدم الحاجة لهم، أما بالنسبة للصناعات المتوسطة فستمرت بالثبات على حجم عمالتها والبالغ (٢١٥) عامل ، فضلا من انخفاض العاملين في الصناعات

الصغيرة لسنة ٢٠١٧ عن السنة التي سبقتها إلا انها حافظت على موقع الصدارة بالنسبة لاجمالي العاملين في الصناعة للعام نفسه إذ بلغت نسبتها نحو (٤٨،٧%) كما عانت الصناعات الكبيرة لهذا العام من استمرار الانخفاض في عدد العاملين والذي بلغ نحو (٥٩٩٧) عامل في حين قابلها ارتفاع ملحوظ في عدد العاملين في الصناعات المتوسطة والذي بلغ (٢٨٥) عن السنة التي سبقتها ،استمرت الصناعات الصغيرة في عام ٢٠١٨ في الصدارة في عدد العاملين فيها وبواقع صناعي بلغ نحو (١٢٢٥٤) عامل وبنسبة بلغت نحو(٦٠،٥%) وهي بذلك قد تصدرت نسبة العاملين في جميع أحجام الصناعة ولجميع مدة الدراسة ، بينما شهدت الصناعات الكبيرة الاستمرار بالانخفاض عن السنوات السابقة إذ بلغ عدد العاملين فيها نحو(٤٩٣١) عامل ، بينما تراجعت الصناعات المتوسطة في عدد عمالها عن السنة السابقة إذ بلغت نحو (٢٥٣) عامل.

الجدول(٤) عدد العاملين والمساهمة النسبية للمشروعات الصغيرة للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١)

السنة	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	المجموع	النسبة المئوية%
٢٠١٨	٧٢٢٩	٢١٥	٢٧٢٢	١٠١٦٦	٢٦،٧
٢٠١٩	٦٠٨٥	٢١٥	٨٥١٤	١٤٨١٤	٥٧،٤
٢٠٢٠	٥٩٩٧	٢٨٥	٥٩٧٢	١٢٢٥٤	٤٨،٧
٢٠٢١	٤٩٣١	٢٥٣	٧٩٦٥	١٣١٤٩	٦٠،٥

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة للأعوام ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١، بيانات غير منشورة، جداول مختلفة.

رابعاً: قيمة الانتاج في محافظة النجف من إجمالي الصناعة ضمن محافظات العراق خلال مدة الدراسة(٢٠١٨-٢٠٢١):

الجدول(٥)قيمة الإنتاج في الصناعات الصغيرة في محافظة النجف ضمن محافظات العراق لعام (٢٠٢١)

المحافظة	قيمة الإنتاج/ مليون
نينوى	٦١٩٢١١٢٧

كركوك	٧٦٣٧٦٣٦٦
ديالى	٩٥٠٨٢٢٤٧
الانبار	١٢٠٥٩٥٧٨٧
بغداد	٤٢٧٥٨٢٧٠١
بابل	١٩٢٧٢٧٦٤٦
كربلاء	١٥٦٠١٩٨٦٤
واسط	٤٢٣٣٣٩٩٧
صلاح الدين	٨٦٣٣٥٧٩١
النجف	٢٠٨٨٨٩٨٢٢
القادسية	٧٣٧٧١٣٥٣
المثنى	٤٠٩٣٠٧٥٦
ذي قار	٧١٠٢٠٢٥٠
ميسان	٨٠٨٤٠٣٩٤
البصرة	٢٠٥٠٦٠٦٣٥

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠٢١، بيانات غير منشورة، جدول (١٠).

من خلال جدول(٥) والشكل(٣) نجد إن محافظة بغداد قد احتلت المركز الأول في قيمة الإنتاج بقيمة إنتاجية بلغ(٤٢٧٥٨٢٧٠١) مليون دينار جاءت بعدها محافظة النجف بواقع بلغ(٢٠٨٨٨٩٨٢٢) مليون دينار بينما نجد إن محافظة البصرة قد احتلت المركز الثالث بواقع قيمة إنتاجية بلغت (٢٠٥٠٦٠٦٣٥) مليون دينار، وبهذا قد تراجعت محافظة بابل لتحتل المركز الرابع بواقع قيمة إنتاجية بلغت (١٩٢٧٢٧٦٤٦) مليون دينار، تليها محافظة كربلاء بواقع بلغ (١٥٦٠١٩٨٦٤) مليون دينار ثم بعد ذلك تأتي المحافظات تباعاً بقيم الإنتاج والتي تتمثل

بـ(الانبار، ديالى، صلاح الدين، ميسان، كركوك، ذي قار، نينوى، واسط، المثنى) بقيمة إنتاجية بلغت (١٢٠٥٩٥٧٨٧، ٩٥٠٨٢٢٤٧، ٨٦٣٣٥٧٩١، ٨٠٨٤٠٣٩٤، ٧٦٣٧٦٣٦٦، ٧١٠٢٠٢٥٠، ٦١٩٢١١٢٧، ٤٢٣٣٣٩٩٧، ٤٠٩٣٠٧٥٦) مليون دينار على التوالي، ووفقاً لما تقدم نجد ان عدد من المحافظات التي بلغت مراكز متقدمة في عدد المنشآت الصناعية وإجمالي عدد العاملين قد تراجعت في قيمة الإنتاج مثل محافظة بابل ومحافظة الانبار ومحافظة ميسان وغيرها ونجد ان غيرها قد تقدم ومن بينها محافظة النجف التي تصدرت المجموعة بعد محافظة بغداد وهذا يدل على الاستثمار في أنواع صناعية ذات مردود اقتصادي أكبر فضلاً عن التنسيق بين الموارد المتوفرة وبين حاجة الأسواق .

الشكل(٣) يوضح قيمة الانتاج في المحافظات

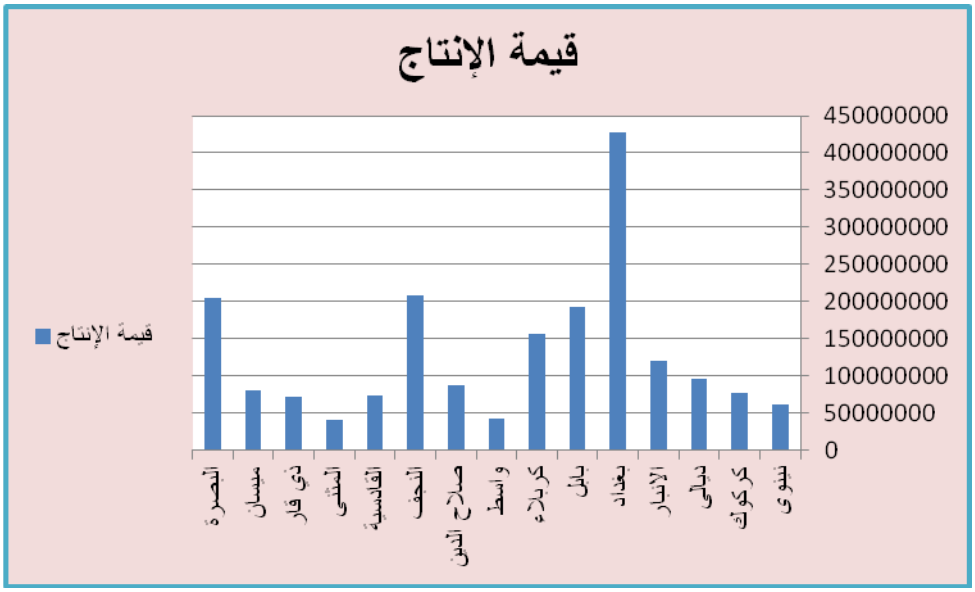

المصدر: االباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٥).

خامساً: مكانة قيمة الانتاج في الصناعات الصغيرة من إجمالي الصناعة في محافظة النجف خلال مدة الدراسة(٢٠١٨-٢٠٢١):

من خلال تتبع بيانات جدول(٦) نجد ان قيم الانتاج للصناعات الصغيرة ومكانتها بين الصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم خلال مدة الدراسة(٢٠١٨-٢٠٢١) قد استحوذت على المركز الاول لاغلب السنوات فقد بلغت نسبة مشاركتها لسنة(٢٠١٨) نحو(٥٠،٨%) وهي بذلك قد تجاوزت النصف في مجموع القيم لإجمالي الصناعة ،

تليها في ذلك الصناعات المتوسطة بواقع قيمة نقدية بلغت نحو(٤١١٣٩٢٤١) بينما احتلت الصناعات الصغيرة المركز الاخير بقيمة نقدية تمثلت بـ(١٣٦٧٤٥٧٩٤) مليون دينار.

أما بالنسبة لسنة (٢٠١٩) فقد حافظت الصناعات الصغيرة على مكانتها في قيم الانتاج على إجمالي الصناعة بنسبة بلغت نحو(٤٨،٦%) تليها الصناعات المتوسطة والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في قيم الانتاج والذي بلغ نحو(٤٩٢٨٩١٦٤)مليون دينار وبزيادة نقدية عن العام السابق بلغت نحو(٨١٤٩٩٢٣) مليون دينار بينما بقيت الصناعات الكبيرة تتمتع باستقرار نسبي في قيمة الانتاج والبالغ(١٣٩٠٥٩٧٤٧)مليون دينار فضلا عن تمتع الصناعات الصغيرة بالمركز الاول إلا انها شهدت تراجع نسبي في قيم الإنتاج عن العام السابق .

استمرت الصناعات الصغيرة في سنة (٢٠٢٠) بتقدمها على الصناعات المتوسطة والكبيرة حيث بلغت نسبتها نحو(٤٦%) بقيمة نقدية بلغت(١٥٢٤٩٦٠١٩)مليون دينار تلتها الصناعات المتوسطة بالمركز الثاني بقيمة إنتاجية بلغت نحو(٢٤٨٠٩٢٩٥)مليون الا انها في الوقت نفسه شهدت تراجعاً في قيمة الانتاج عن الاعوام السابقة ، في حين شهدت الصناعات الكبيرة زيادة نسبية في قيم الانتاج عن السنوات السابقة إذ بلغت قيمتها الانتاجية (١٥٢١٥٩٨٨٩)مليون دينار.

شهدت الصناعات الصغيرة في سنة(٢٠٢١) زيادة ملحوظة في نسبة مشاركتها لإجمالي الصناعة في قيمة الانتاج والتي بلغت نحو(٥٩،٥%) وبذلك حافظت على مركزها الاول تلتها الصناعات المتوسطة بواقع بلغ(١٨٩٨٥١١٠) مليون دينار والتي استمرت في قيم الانتاج عن السنوات السابقة ،جاءت بعها الصناعات الكبيرة والتي انخفضت قيم انتاجها قياساً بالأعوام السابقة إذ بلغت نحو(١٢٢٩٢٥٥٦٦)مليون دينار.

بناءً على بيانات جدول(٦) نجد ان الصناعات الصغيرة رغم تقدمها على أحجام الصناعة الاخرى في قيم الانتاج إلا انها شهدت تذبذباً في قيمها الانتاجية خلال مدة الدراسة بين الاستقرار النسبي في عامي(٢٠١٨و٢٠١٩) والتراجع في عام (٢٠٢٠) فضلا عن الزيادة الملحوظة لعام ٢٠٢١إلا ان هذا يدل على انها تحتاج إلى الدراسة وتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها لك لا تشهد تراجع أو تذبذب في المستقبل لا سيما وانها تعد من الاستثمارات التي يعول عليها في النمو والتطوير مع مرور الزمن.

الجدول(٦)

قيم الإنتاج للصناعات الصغيرة في محافظة النجف للمدة(٢٠١٨-٢٠٢١)

السنة	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	المجموع	%
٢٠١٨	١٣٦٧٤٥٧٩٤	٤١١٣٩٢٤١	١٨٤١٠٨٥٤٦	٣٦١٩٩٣٥٨١	٥٠،٨
٢٠١٩	١٣٩٠٥٩٧٤٧	٤٩٢٨٩١٦٤	١٧٨٦٤٧٦٢٨	٣٦٦٩٩٦٥٣٩	٤٨،٦
٢٠٢٠	١٥٢١٥٩٨٨٩	٢٤٨٠٩٢٩٥	١٥٢٤٩٦٠١٩	٣٢٩٤٦٥٢٠٣	٤٦
٢٠٢١	١٢٢٩٢٥٥٦٦	١٨٩٨٥١١٠	٢٠٨٨٨٩٨٢٢	٣٥٠٨٠٠٤٩٨	٥٩،٥

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة للأعوام ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١، بيانات غير منشورة، جداول مختلفة.

الاستنتاجات :

١- وجود قوانين ومبادرات من قبل الدولة والجهات المعنية تعمل على توفير التمويل للقيام بالمشاريع الصناعية الصغيرة والتي من شأنها القيام بجذب الطاقات الشبابية العاطلة عن العمل وتوفير المتطلبات الصناعية محلياً.

٢- تصدر محافظة النجف المركز الثالث بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية الصغيرة وفي عدد العاملين بالنسبة لمحافظات العراق الاخرى وهذا يدل على الامكانات الجغرافية التي تتمتع بها المحافظة.

٣- تقدم محافظة النجف بالمركز الثاني على محافظة بابل في قيمة الانتاج بعدما كانت الاخيرة متقدمة عليها في عدد المنشآت وعدد العاملين وهذا يدل على التخطيط الصحيح لتحقيق الاهداف الرئيسية من الاستثمار في هذا النوع من الصناعة.

٤- المكانة الاقتصادية المتميزة للصناعات الصغيرة على مستوى محافظة النجف بالنسبة لإجمالي الصناعة فيها اذ تقدمت هذه الصناعات على المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة في عددها واجمالي العاملين فيها وفي قيمة انتاجها.

٥- التذبذب في زيادة المنشآت الصناعية الصغيرة اذان عدد منشآتها والعاملين فيها بين سنوات الدراسة والتي لا تتناسب مع الزيادة مليونعلية للسكان وللموارد التي تتمتع بها المحافظة.

٦- ضعف البيانات الاحصائية الخاصة بمليونروع الصناعية التي تم الاستثمار فيها ضمن المحافظة مما يؤدي بالباحثين توفيرها ميدانياً وما إلى ذلك من مشاكل الوقوع بالخطأ فضلاً عن صعوبة العمل.

٧- يعد تمتع المحافظة بالإمكانات الجغرافية الطبيعية والبشرية والتي تمكنها من الاستثمار في مختلف الصناعات الصغيرة إلا أنها تعاني من النقص في الامكانات الاقتصادية كتوفر وسهولة النقل وضعف التمويل والتي تعد من أهم العقبات التي تعترض نجاح واستمرار ونمو هذه المشاريع .

٨. عملت الصناعات الصغيرة على توفير فرص عمل للعديد من الشباب العاطلين عن العمل والقضاء على البطالة

٩. ساهمت تلك الصناعات في سد النقص الحاصل لبعض المواد اذ عملت على توفيرها محليا بدلا من استيرادها ودفع الاموال للخارج .

المقترحات:

١- الاهتمام بالقوانين التي تخدم الاهتمام بالاستثمار بالمشاريع الصناعية الصغيرة.

٢- التخطيط الصحيح من خلال القيام بدراسات مستفيضة للربط بين التعليم وسوق العمل مما يؤدي إلى تجنب البطالة من الكفاءات العلمية مليونائضة عن الحاجة.

٣- تحفيز الشباب في الاستثمار في المشاريع الصناعية الصغيرة من خلال سن بعض القوانين مثل توفير الاراضي وتمليكها لهم في حال نجاح المشروع وتحقيق أهدافه فضلاً عن تسليط الضوء على منتجاتهم المحلية اعلامياً ومنع استيراد السلع المشابهة لها لغرض زيادة الاقبال عليها.

٤- زيادة الرقابة على هذا النوع من المشاريع بصورة دورية لاسيما المشاريع الغذائية لغرض التأكد من تصنيعها وفق الشروط الصحية و رفع كفاءة انتاجها.

٥- اشراك العنصر النسوي في العديد من الصناعات للقضاء على ظاهرة البطالة لكلا الجنسين .

٦. الاعتماد على الامكانات المتوفرة داخل المحافظة او التبادل بين المحافظات لإقامة هكذا صناعات كونها تحقق ناتج قومي يخدم الدولة .

الهوامش :

١. احمد حسين بتال و محمد مزعل الراوي و وسام حسين علي، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤العدد٧، ٢٠١١م، ص٥٠.

٢. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية ، دار مليونكر الجامعي ،٢٠٢٠م،ص٢١.

٣. قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسطنية– رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية،ص٦٦.

٤. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية، دار مليونكر الجامعي، ٢٠٢٠، ص٢١.

٥. الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية واسلامية،ص٢١. هذا دراسة

٦. أحمد محي خلف صقر، المشروعات الصغيرة مليونكرة وآلية التنفيذ، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠،ص١٢٢.

٧. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠٠٧، بيانات غير منشورة.

٨. يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة (دراسة حالة ولاية تيارت) ،رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٢ ص٥.

المصادر:

١. احمد حسين بتال و آخران ، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤العدد٧، ٢٠١١م، ص٥٠.

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠٠٧، بيانات غير منشورة.

٣. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠١٥، بيانات غير منشورة.

٤. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠١٦، بيانات غير منشورة.

٥. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.

٦. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠١٨، بيانات غير منشورة.

٧. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية، دار مليونكر الجامعي، ٢٠٢٠، ص٢١.

٨. الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية واسلامية، موقع ويكيبيديا للمعلومات .

٩. قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسطنية– رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية،ص٨.

١٠. يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة (دراسة حالة ولاية تيارت) ،رسالة ماجستير ، غير منشورة،جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٢ ص٥.